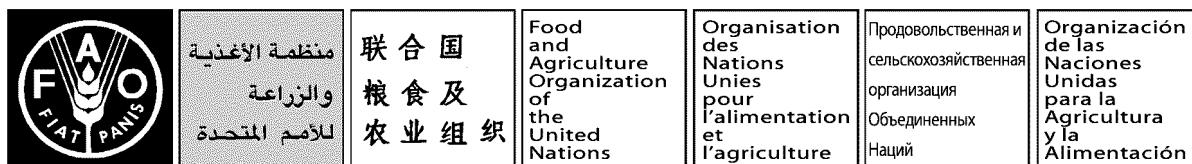


May 2009

A



المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 – 19 يونيو/حزيران 2009

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المقترح عقده في 2009

الموجز التنفيذي

تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الأسباب والأهداف الكامنة وراء إقتراح عقد مؤتمر قمة عالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي في عام 2009. وتتناول أيضاً العملية التحضيرية التي ستبشر عقد مؤتمر القمة ، والترتيبات التنظيمية المتوقعة والناحية المالية. وسيتم وضع الموصفات التفصيلية بعد صدور قرار المجلس بشأن المؤتمر. وتشدد الإدارة على أن مؤتمر القمة هذا سيرتكز على أعمال المؤتمر الرفيع المستوى عن إطعام العالم في عام 2050 ، كما تشدد على أنَّ معظم الوثائق سُتُعد مسبقاً، من خلال اجتماعات مجموعات من الخبراء تتناول مواضيع تشملها الأنشطة العادلة للمنظمة ، وبالتعاون مع الشركاء. وسيُمْوِل مؤتمر القمة بواسطة موارد من خارج الميزانية ، بما يتناسب كلياً مع اللائحة المالية وبدون أن يؤثر هذا سلباً على برنامج العمل العادي للمنظمة.

الإجراءات المطلوب

لإتخاذ قرار.

جهة الاتصال

المدير العام المساعد، الإدارية المعنية

هاتف: +39 06 5705 3037

بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة.....السيد Alexander Müller

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً – المقدمة

1- اقترح المدير العام في البيان الذي ألقاه في الدورة الخامسة والثلاثين (الخاصة) لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، عقد مؤتمر قمة عالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي في عام 2009، بغية التوصل إلى توافق واسع النطاق من أجل القضاء على الجوع في العالم بصورة نهائية. وكان المدير العام قد أطلق هذه الفكرة للمرة الأولى خلال الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في نيويورك يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2008، بحضور أمين عام الأمم المتحدة والرئيس Clinton، بعدما كان قد دُعي لعقد اجتماع لقادة مجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 في واشنطن، وتقرر عقد اجتماع آخر في أبريل/نيسان 2009 في لندن لمناقشة المسائل المالية والاقتصادية. ومن ثم، عُرض الاقتراح على رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء لدراسته.

2- وطلب المؤتمر إلى الأمانة إعطاء المعلومات الازمة وإعداد الدراسات المطلوبة لاستعراضها ومناقشتها مع الأعضاء حول الاقتراحات التي وردت في بيان المدير العام، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر قمة حول الأمن الغذائي في عام 2009. وقد أعدّت وثيقة تتضمن معلومات أولية عن مؤتمر القمة المقترح عقده لعرضها على الدورة السادسة والعشرين بعد المائة لجنة المالية (15-11 مايو/أيار 2009).

3- وأخذت لجنة المالية علمًا بالمعلومات الأولية المتعلقة بالنوافحي التنظيمية والمالية لمؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي المقترح عقده في عام 2009، كما أنها رحّبت بالوثيقة التي قدمتها الأمانة والتي تضمنت الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها من خلال مؤتمر القمة المقترح عقده. وقد تم التأكيد للجنة بأن التمويل الإضافي لمؤتمر القمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 سيكون بالكامل من موارد من خارج الميزانية، بما يتماشى كلياً مع اللائحة المالية وبدون أن يؤثر هذا سلباً على برنامج العمل العادي للمنظمة.

4- وقد حظيت المبادرة بدعم من ملوك ورؤساء دول وحكومات جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقدوه في يومي 19 و20 مايول/كانون الثاني 2009 في مدينة الكويت، وبدعم الإتحاد الأفريقي خلال الدورة العادية عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات التي عُقدت من 1 إلى 3 فبراير/شباط 2009 في أديس أبابا. ولاقت المبادرة أيضاً دعماً من رؤساء حكومات بلدان المجموعة الكاريبيّة خلال اجتماعهم العشرين الذي يختتم دورات مؤتمرهم والذي عقد في مدينة بليز يومي 12 و13 مارس/آذار 2009، فضلاً عن دعم كلٍّ من رؤساء بلدان وحكومات منظومة التكامل لأمريكا الوسطى خلال اجتماعهم الاستثنائي المعقود في ماناغوا، نيكاراغوا، في 25 مارس/آذار 2009، ووزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز خلال اجتماعهم الوزاري في هافانا يومي 29 و30 أبريل/نيسان 2009. وقدّم بدورهم وزراء الزراعة في بلدان إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ في المنظمة دعمهم لمؤتمر القمة المقترح عقده خلال اجتماعهم الثامن الذي عقد في آلوهي، نيو، من 20 إلى 22 مايول/أيار 2009. وبالإضافة إلى ذلك، واعتباراً من 27 مايول/أيار 2009، أعلنت 6 بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية و9 بلدان من آسيا والمحيط الهادئ و12 بلداً من أوروبا، رسمياً، عن دعمها لمؤتمر القمة المقترح عقده.

ثانياً – ما الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي في عام 2009؟

5- لقد تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وهي لا تزال تشكل خطراً جدياً على البشرية. وبسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية بشكل أساسي، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار 75 مليون نسمة في عام 2007، وتقدر الزيادة في عام 2008 بحدود 40 مليون نسمة، ليصل العدد الإجمالي إلى 963 مليون نسمة. وإن الأزمة المالية والتباين الاقتصادي الراهنين يؤذيان إلى تفاقم الوضع، لأنهما يؤثران على فرص العمل ويؤذيان إلى تفاقم الفقر. وتشير النتائج الأولية للأعمال التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة، إلى أنَّ عدد الجياع يمكن أن يزيد بمقدار 100 مليون نسمة إضافية في عام 2009. وقد تكون لهذا انعكاسات خطيرة على السلام والأمن في العالم، كما حصل في الفترة 2007-2008 مع أعمال الشغب التي اندلعت في 22 بلداً في مناطق مختلفة من العالم، والتهديد المحدق بالاستقرار السياسي والتضخم المالي المطرد.

6- وسوف يسعى مؤتمر القمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء كلياً على الجوع من على وجه الأرض بحلول سنة 2025. ولقد شهد العالم حدثين مهمين منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. ففي عام 2004، اعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم إعمال الحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري؛ وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006، اعتمد مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة الدول الإيبيرية-الأمريكية في مونتفيديو، أوروغواي، مبادرة "القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من بحلول عام 2025". وحصلت هذه المبادرة على تأييد مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول التكامل والتنمية الذي عقد في السلفادور، باهيا، البرازيل في ديسمبر/كانون الأول 2008.

إنَّ تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يسهل تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وأن يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج العالمي للأغذية من أجل ضمان إمدادات غذائية كافية لإطعام سكان العالم الذين سيصل عددهم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050.

- إرساء نظام لحكومة الأمن الغذائي العالمي يتسم بقدر أكبر من الاتساق والفعالية، ويتميز بما يلي:
 - أساس علمي وتقني لاتخاذ القرارات؛
 - شراكة شاملة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛
 - عملية رفيعة المستوى مشتركة بين الحكومات لصنع القرارات.

- الاتفاق على قواعد وآليات للمزارعين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، ليحققوا دخلاً يضاهي الدخل الذي يحققه العاملون في قطاعي الصناعة والخدمات في بلدانهم، من خلال تقديم الدعم للزراعة من دون أن يخلق ذلك تشوّهات في السوق.
- حشد مبلغ 30 مليار دولار سنويًا لاستثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في المناطق الريفية ولضمان الوصول إلى المدخلات الحديثة لزيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية في العالم النامي، خاصةً في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ولكن أيضًا لضمان سلامة الأغذية وجودتها. ومن الضروري أن تُعاد حصة الزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى ما كانت عليه وأن تعزز المخصصات لهذا القطاع في حافظات القروض لدى المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.
- اعتماد آلية للاستجابة العاجلة للأزمات الغذائية، على غرار نظام الإنذار المبكر الذي أثبتت فعاليته في عام 2007 والأنظمة الحالية لمواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات. وفي حين توجد آليات ثنائية للأطراف وإقليمية ومتعددة الأطراف لمواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات، ليست هناك آلية مماثلة للتصدي للأزمات الغذائية.

ثالثاً – العملية التحضيرية

7- سيرتكز مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المقترن عقده على عمل المؤتمر الرفيع المستوى عن "إطعام العالم في عام 2050"، والذي وافق عليه المؤتمر في عام 2007. وقد كان من المقرر عقد هذا المؤتمر في البداية في عام 2008 ولكنه أرجئ لاحقاً إلى عام 2009، إسحاقاً في لإجراء التحضيرات الفنية. وسيُعدّ القسم الأكبر من الوثائق الفنية مسبقاً كجزء من التحضير للمؤتمر الرفيع المستوى لعام 2050 وأيضاً عن طريق اجتماعات مجموعات الخبراء حول المواضيع التي تشملها الأنشطة العادلة للمنظمة، وذلك بالتعاون مع الشركاء وفي ضوء عمليات جارية أخرى.

- 8- وتتضمن إجتماعات مجموعات الخبراء ما يلي :
- (أ) التمويل العام لدعم الزراعة والأمن الغذائي: مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- (ب) الدعم غير المشوه لقطاع الزراعة: مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية.
- (ج) الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة: مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك العالمي.
- (د) الزراعة وتغيير المناخ: مع الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الجماعة الاستشارية.
- (ه) الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود: مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.
- (و) جودة الأغذية وسلامتها: مع منظمة الصحة العالمية.

9- وستُعدّ الوثائق الأساسية لمؤتمر القمة للمناقشة من قبل المجموعات الإقليمية المؤلفة من السفراء والممثلين الدائمين لدى المنظمة بالتشاور مع عواصمهم، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء قبل موعد مؤتمر القمة.

رابعاً – الترتيبات التنظيمية

10- من المقترح أن يُعقد مؤتمر القمة في 15 و16 و17 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، مباشرة بعد الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر.

11- وكما حدث في مؤتمري القمة عامي 1996 و2002، وبالإضافة إلى اجتماع رؤساء الدول والحكومات، من المقترح تنظيم اجتماعات خاصة في الأيام التي تسبق مؤتمر القمة مع : (أ) المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين؛ (ب) القطاع الخاص؛ و(ج) البرلمانات الوطنية (اجتماع البرلمانيين).

12- وسيتخلل مؤتمر القمة عقد خمس موائد مستديرة عن مواضيع معينة على شكل اجتماعات موازية. وسيكون موضوع البحث فيها: (1) الأزمة المالية والاقتصادية والأمن الغذائي (بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخارجية المباشرة والمضاربة في الأسواق الزراعية)؛ (2) الحكومة العالمية للأمن الغذائي؛ (3) الزراعة ومؤتمر كوبنهاغن حول تغيير المناخ ، (4) تدابير الدعم للمزارعين؛ و(5) صندوق الاستجابة العاجلة للأمن الغذائي.

خامساً – النواحي المالية

13- بالاستناد إلى تجارب الماضي، تقدر ميزانية مؤتمر القمة المقترح عقده بحدود 1.5 إلى 2.5 مليون دولار أمريكي، بحسب شكله النهائي الذي سيتم الاتفاق عليه. وسيُمول مؤتمر القمة بالكامل من موارد من خارج الميزانية، بما يتماشى كلياً مع اللائحة المالية وبدون أن يؤثر هذا سلباً على برنامج العمل العادي للمنظمة.